

**إشكالية الصراع في القرن الأفريقي  
والحالة الصومالية**

## اشكالية الصراع في القرن الأفريقي والحالة الصومالية

يعيش في بلدان القرن الأفريقي أكثر من 120 مليون نسمة في تداخل سكاني وقبلي . قارب بين كثير من العادات والتقاليد . وأحدث تثقافاً بين شعوبها مما هو ملحوظ بين سكان جيبوتي و أرتيريا والسودان . وبين أرتيريا وأثيوبيا . وبين كينيا والسودان . وبين إثيوبيا وجيبوتي والصومال .

ولطالما ظل القرن الأفريقي مصدراً غنياً للثروة الزراعية والحيوانية يزود بفائض خيراته عبر العصور البلدان المجاورة والبعيدة . وهو الذي ظل بموقعه الاستراتيجي عبر العصور حلقة وصل بين شمال المعمورة وبين جنوبها وشرقها وغربها . ويضم في باطن أرضه ثروة معدنية واعدة من النفط واليورانيوم والمعادن الأخرى . وتزخر بحاره بثروة سمكية متجددة .

إلا أن القرن الأفريقي إثر تعرضه للغزو الاستعماري الأوروبي في تاريخه المعاصر غدا قرن الفقراء جراء ما خلفه الاستعمار من تركة التقسيم لشعوبه والذي نجم عنه تداخل المشاكل والنزاعات . ونشوب الحروب . والافتتال بين شعوبه وقبائله ، والحيلولة دون الإستفادة المرجوة من تمازج سكانه . ووفرة ثرواته وأهمية موقعه . وأمسى مطمئناً لغير أهله وأضحت الصراعات في القرن الأفريقي طاغية على منطق العقل والحكمة في كثير من الأحيان . بل ويتعدى النزاعات الحدودية ليشمل المجتمعات كذلك وليس الحكومات فقط . الأمر الذي دفع حُكماء أفريقيا من خلال منظمة الوحدة الأفريقية في المؤتمر التأسيسي الأول في 26 مايو 1963 . في أديس أبابا إلى مناقشة مشكلات الحدود بين الصومال من جهة ، وأثيوبيا وكينيا من جهة أخرى . واتفق على عدم تغيير الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية وثبت هذا القرار الأمر الواقع ، ولم يأخذ بوجهة النظر الصومالية القائمة على حق تقرير المصير للمناطق الصومالية المتاخمة للصومال المستقل وبعد عام من ذلك التاريخ أصدر مؤتمر القمة الأفريقية في القاهرة قراراً نصَّ صراحةً على عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة . ويقائها كما هي . ولم يحل ذلك استمرار حركة الكفاح المسلح في أرتيريا منذ 1961 حتى استقلت من إثيوبيا عام 1993 . فيما أدى الشعور القومي الصومالي إلى النزاع الصومالي الإثيوبي في سياق ما ترمي إليه القومية الصومالية من تحقيق للوطن الصومالي الكبير .

وتداخلت المشاكل والنزاعات من الصوه ال إلى إثيوبيا إلى أرتيريا فجنوب السودان .. وأفرزت ظهور مؤشرات إيجابية في دستور إثيوبيا حيث اعترف بحقوق القوميات في تقرير مصيرها الذي ربما قد يعزز وحدة إثيوبيا الفيدرالية أكثر مما يهدد بانفصال للأقاليم . وحدثت تبعاً لذلك تغيرات إيجابية بالنسبة لحقوق المسلمين . وتوصلت حكومة السودان مع أطراف النزاع في جنوب السودان المطالبة بحقوقها إلى الاتفاق على حق تقرير المصير . بينما أفرزت الصومال بعد رحيل سياد بري واقعاً مضطرباً لم تشهد فيه الصومال عافية منذ انهيار الدولة المركزية . وأضحت الحالة الصومالية تزداد تعقيداً على مدى خمسة عشر عاماً .

والمتتبع للحالة الصومالية بجميع مراحلها يجد أنها حفلت بالكثير من الجهود والمساعي والمبادرات التي بذلت من قبل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن . ومن دول عربية ( اليمن ومصر وجيبوتي والسودان ) ومن دول أفريقية (إثيوبيا وكينيا) ومن دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وذلك لا حتواء الوضع المتدهور في الصومال . وعقد مصالحة وطنية بين أطراف الصراع الصومالية . وانعقدت لذلك اللقاءات والمؤتمرات . وخرجت بإعلانات . وقرارات . واتفاقيات في جيبوتي يونيو 1991 . وفي عام 2000 . وفي أديس أبابا . سودري 1996 . وفي القاهرة 1997م . وفي الدوريت - نيروبي 2002 - 2004م فضلاً عن اللقاءات المتكررة في صنعاء والخرطوم . وقيام الأمم المتحدة بإرسال قوات حفظ السلام .. وعلى الرغم مما بذل من جهود المصالحة المتعددة إلا أن الأوضاع في الصومال مازالت متأزمة . وقد كان يؤمل بانعقاد مؤتمر نيروبي للسلام للتوصل إلى حل نهائي للحالة الصومالية بما فيها الحكومة الانتقالية . وعشرات من قادة الفصائل المسلحة المعارضة . ولم يتغيب عن المؤتمر سوى طرف واحد . وهو ما يعرف بجمهورية أرض الصومال . المعلنة من طرف واحد .

وقد شهد المؤتمر مشاركة متعددة من قبل ممثلي العشائر وممثلي منظمات المجتمع المدني . ومن قبل السياسيين الصوماليين . واتسم المؤتمر بحضور دولي واسع . واستمر على مدى عامين ( 2002 - 2004 ) . بحث خلالها آليات المعالجة . وشكل لجاناً متعددة بتعدد المجالات المتعلقة بإعادة بناء الدولة . وتحقيق الاستقرار . ودُعِمت تلك اللجان بخبراء . ومستشارين من قبل المنظمات الدولية ، والاتحاد الأوروبي . والدول المانحة بإشراف اللجنة الفنية لمنظمة الإيجاد . Igad Org . ومن أهم اللجان التي شكلها المؤتمر اللجنة الدستورية . واللجنة الاقتصادية . ولجنة قضايا الأرض والملكية . ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة

الدمج ، ولجنة حل المنازعات ... فقد ركز هذا المؤتمر على كل المسائل الحساسة بدءاً بوقف العداء ، وانتهاء ببناء الدولة ، وتطرقت المحادثات إلى الفيدرالية وكيفية التعامل مع مشكلة انفصال جمهورية أرض الصومال .

وعلى مدى عامين كاملين بين أكتوبر 2002 وحتى أكتوبر 2004، مرت مداورات المؤتمر بثلاث مراحل . عنت المرحلة الأخيرة منها باستكمال تشكيل المؤسسات السياسية للدولة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، واختيار أعضاء البرلمان الانتقالي الذين يبلغ عددهم 275 عضواً ، وقد تم في هذه المرحلة انتخاب شريف حسن آدم ، رئيساً للبرلمان ، والعقيد عبد الله يوسف أحمد ، رئيساً للدولة بعد ثلاث جولات اقتراع مع منافسه الجنرال عبدالله عدو. وبعد بضعة أسابيع أصدر الرئيس الصومالي الجديد قراراً بتعيين محمد محمود جيدي رئيساً للوزراء .

وتكاد لا تختلف التحديات التي تواجه حكومة الرئيس عبد الله يوسف أحمد عن تحديات الحكومة الانتقالية السابقة التي رأسها عبيد قاسم صلاذ ، اللهم إلا ما تضيفه الأحداث من مستجدات .. فما عجزت عن مواجهته الحكومة السابقة من تحديات انتقلت إلى مسؤوليات حكومة عبدالله يوسف سواء في ذلك تحديات نزع السلاح أو وحدة الصومال أو ما يتعلق بقوات حفظ السلام أو هوية الدولة ، أو مقر الحكومة التي انحصر وجودها لفترة طويلة في مدينه بيدوا ، وبدت عاجزة عن إعادة فرض النظام في الصومال . ولم تتمكن من دخول العاصمة مقديشو إلا بإسناد من القوات الأثيوبية إلا أنه يمكن القول أن الهزيمة العسكرية السريعة التي لحقت بقوات المحاكم الإسلامية قد أتاحت للحكومة الانتقالية أن تعزز وجودها السياسي والأمني في البلاد بصورة غير مسبقة منذ تشكيلها ، كما نجحت لأول مرة في دخول العاصمة مقديشو وبدأت عملية موسعة لنزع السلاح في العاصمة ، وشرعت أيضاً في تأسيس قوات أمنية وعسكرية جديدة ، إلا أن ذلك كله لا ينفي استمرار وجود تحديات جديدة لعملية المصالحة الوطنية في الصومال . بما يعني أن هناك فرصاً وقيوداً متناقضة أمام تحقيق السلام والاستقرار في الصومال . وعلى الرغم من حق الحكومة الشرعية في طلب الدعم العسكري الخارجي ، إلا أن وجود القوات الإثيوبية شكل استفزازاً وإثارة للمشاعر القومية في الوسط الشعبي ، عمل على تأجيحها القوى المعارضة وخاصة اتحاد المحاكم الإسلامية ، ولم يخفف من تصعيد الأزمة إعلان الحكومة الإثيوبية بالانسحاب في أقرب وقت ممكن ، فقد ظلت أعمال العنف والفوضى الأمنية ونزيف الدم

مستمرة بين الفرقاء الصوماليين ، الأمر الذي عادت معه أصوات المناشدة ترتفع من جديد مطالبة الأطراف الصومالية بالعودة إلى مائدة المفاوضات واستئناف الحوار وصولاً إلى ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار واستعادة وحدة الصومال والعمل على بناء مؤسسات الدولة الشرعية، ومناشدة في الوقت نفسه المؤسسات الدولية بتقديم كل الدعم والمساعدة لتمكين الشعب الصومالي من إعادة تأهيل مؤسساته الحكومية والمدنية لإحلال الأمن والسلام والاستقرار في البلاد .

وأثناء انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في نهاية شهر يناير الماضي 2007، في أديس أبابا تزايدت الضغوط على الحكومة الصومالية الانتقالية للدخول في عملية مصالحة، وأعلن الرئيس الصومالي أنه سيدعو قريباً إلى مؤتمر مصالحة وطني .

والتقت آراء الدول الإقليمية منها والدولية على ضرورة الحوار السياسي، وإلى أهمية إرساء مرحلة جديدة من المصالحة بين مختلف فئات المجتمع الصومالي دون استبعاد أي قبيلة أو فئة دينية ، بما في ذلك أطراف المعارضة في الخارج ، بل ذهب البعض إلى اعتبار أن الحكومة الشرعية الحالية لن يقوى كيانها على حل المشكلة دون مشاركة واسعة شعبية وسياسية في صنع القرار .

واستحوذت الحالة الصومالية على اهتمام رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي واشتملت أجندة المؤتمر الثاني للرابطة على مناقشة الحالة الصومالية، وذهبت كلمات المتحدثين إلى دعوة الدول العربية والأفريقية والمجتمع الدولي للتدخل لوقف نزيف الدم الصومالي ، واستمرار الجهود المبذولة في الإطارين الإقليمي والدولي من أجل ضمان أمن واستقرار هذا البلد الشقيق الذي دخل مرحلة حاسمة من تاريخه ، والتأكيد على سرعة عقد المصالحة الوطنية الشاملة.

وأقر المؤتمر تشكيل لجنة دائمة للرابطة لحل الأزمات وللإسهام في إحلال الأمن والسلام في المنطقتين العربية والأفريقية تسمى اللجنة السياسية للمساحي لحل الأزمات .  
والتي تقدم الجانب اليمني في هذه اللجنة بورقة عمل حول الأوضاع في الصومال، وإشكالية الصراع في القرن الأفريقي.

من تتبع إشكالية الحالة الصومالية يمكن استخلاص النتائج التالية : -

\* إنَّ تعثر نجاح المبادرات أو محاولات السلام لم يكن بسبب عدم كفاءة الجهود الدبلوماسية ، ولا هو ناجم عن قصر نظر القيادات الصومالية ، بل كان نتيجة سعي بعض القادة الصوماليين ، ومسانديهم الخارجيين على وضع العراقيل عبر مشاركتهم في المفاوضات أو المؤتمرات .

\* ما كان يتم التوصل إليه من اتفاقيات سلام تتضمن بنوداً تنص على تقاسم السلطة ، لم يكن ذلك ليخدم سوى أغراض ضيقة للغاية من مثل جذب العون الأجنبي وتشجيع الدول على إعادة فتح سفاراتها ، وغيرها من المظاهر السيادية التي تتوقف عند هذا الحد ولكنها لا تتجاوزه إلى إرساء نظام حكم رشيد بقدر ما تُعنى بتسيخ مصالح الفصائل الحاكمة.

\* كانت محاولات السلام السابقة تغفل حقيقة الهوية الصومالية القائمة على مكوناتها الرئيسية الثلاث : العربية ، والأفريقية . والإسلامية . وهي مكونات تعد مطلباً صومالياً ملحاً حتى يتواصل التوازن المنشود .

❖ كانت محاولات السلام السابقة تتبنى هدف بناء السلام في الصومال والقرن الأفريقي على أساس تقديم أهداف ومصالح المتدخلين على سلام الصومال ، ومصالح الشعب الصومالي . واعتبار بناء الدولة الصومالية جزءاً من استراتيجية تلك المصالح .

❖ وما زالت هناك قيود عديدة تواجه جهود الاستقرار والمصالحة في الصومال . لعل في مقدمتها وجود منهجية إقصائية في تعامل الحكومة وأطراف دولية وإقليمية إزاء المحاكم الإسلامية . بصورة تدعو للاعتقاد بأنه من غير الممكن لتلك الأطراف أن تقبل بأشراك المحاكم في السلطة ، أو حتى ببقائها ككيان سياسي على الساحة الصومالية ، باعتبار أن ذلك كان الدافع الرئيسي من الأصل وراء اندلاع الحرب . ويصبح من غير المنطقي هنا الاعتقاد بأن تلك الأطراف يمكن أن تعطي مكاسب سياسية للمحاكم ، بعد ما كانت قد حاربتها لمنعها من الحصول على تلك المكاسب .

❖ وما زالت قوات حفظ السلام الأفريقية التي تعول عليها الحكومة الانتقالية كثيراً لكي تحل محل القوات الإثيوبية ولكي تساعد في تحقيق الاستقرار في البلاد . تواجه بدورها

إشكاليات عديدة ، فبالإضافة إلى أنّ مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية تفتقر إلى القبول من جانب كافة الفعاليات السياسية الصومالية . بما يمكن أن يجعلها طرفاً في الصراع ، ويعرضها لهجمات مسلحة لاسيما من جانب بقايا المحاكم الإسلامية . فإنّ الاتحاد الأفريقي ذاته كان لايزال عاجزاً عن توفير العدد المطلوب من القوات الأفريقية المتمثل في 8 آلاف جندي . حيث يقتصر عدد القوات التي التزمت بعض الدول بتوفيرها على نحو 4 آلاف جندي من أوغندا ونيجيريا وبوروندي ومالاوي . كما تواجه تلك القوات مشكلات تتعلق بالتمويل والدعم اللوجستي والأكثر من ذلك أن إدارة الاتحاد الأفريقي لعمليات حفظ السلام في أزمة دارفور كُشِفَ عن نقص شديد في الخبراء والموارد والفساد المالي ، ما يحمل على عدم التفاوض في وجودها في الصومال الأكثر تعقيداً من دارفور .

❖ ويمثل انعدام أوضاع المساعدات الدولية للحكومة الانتقالية قيماً شديداً خطيرة على قدرتها في تنفيذ برنامجها . حيث تقتصر المساعدات الدولية للصومال على تمويل العديد من الأنشطة الإنسانية ، بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تمويل جزء من تكلفة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية ، بينما لم تتوافر التزامات دولية وإقليمية كافية لمساعدة الحكومة في أنشطتها المتعلقة بإعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع السلاح المنتشر بكثافة لدى القبائل والأفراد .

#### مقترحات لاحتواء الأزمة الصومالية

\* وفي ضوء ما تقدم وإلحراز تقدم مضمون في بناء السلام في الصومال لا بد من تأسيسه على تنفيذ عملية مصالحة وطنية حقيقية تشارك فيها كافة الفعاليات السياسية في الصومال ، بما في ذلك المحاكم الإسلامية ، مع ضرورة أن تعلن الأخيرة تحديداً التزامها بمبدأ حسن الجوار ، وعدم تهديد أمن الدول المجاورة لإلغاء الدافع الإقليمي في التدخل في الشؤون الصومالية .

❖ وحيث أنّ كلاً من الحكومة الصومالية ، والحكومة الإثيوبية قد أعلنت عن بدء انسحاب القوات الإثيوبية من مقديشو ، فإنّ التعجيل بانسحابها من جميع الأراضي الصومالية من شأنه أن يسهم في تعزيز ثقة الشعب الصومالي بحكومته ، ويسهم في الوقت ذاته في الحد من حالة الفوضى وتفاقم الأوضاع ، ويتيح الفرصة أمام جهود مدّ جسور التفاهم والحوار الثنائي بين الشعبين الإثيوبي والصومالي ، وتعزيز قواعد التفاهم الإقليمي

لدول المنطقة ككل والحفاظ على مكانة إثيوبيا التي تتمتع بها في إطار الاتحاد الأفريقي ، وما تكنه لها شعوب المنطقة (أفريقية وعربية) من احترام وتقدير لحياديتها ، واهتمامها بالمشاركة في إصلاح ذات البين مع المتخاصمين في الساحة الأفريقية حيث تنشط بؤر الخلافات ، وتتطور سريعاً إلى حروب إقليمية في قارة أنهكتها الأمراض .

❖ ومن المهم أن يشمل الحوار البحث في صيغ التفاهم بين الحكومة الإثيوبية ، والأطراف الصومالية المختلفة معها ، وتبديد مخاوف كل طرف ، وإزالة الاتهامات المتبادلة ، وطي صفحات الكراهية والقطيعة والمواجهة ، وإقامة جسور العلاقات الودية المبنية على الاحترام ، وحسن الجوار والمنافع المتبادلة .  
ومن الممكن أن تتولى الإشراف على هذه المقاربة <sup>٦</sup> كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي .

❖ لا يحتاج الصومال إلى إعادة بناء المؤسسات فحسب ، بل يحتاج كذلك إلى استحداث مؤسسات جديدة لم تكن موجودة أصلاً ، وأدى غيابها إلى اندلاع الأزمة .  
ومن أصعب المهام وأعقدها في هذا الجانب مسألة بناء علاقة نموذجية بين الدولة والمجتمع ، تسودها الثقة وتحكمها أسس احترام القانون ، ومبادئ حقوق الإنسان .  
ولكي تلعب الحكومة الصومالية دوراً حيويًا وفاعلاً في مجال إرساء القانون ، فإن الأمر يتطلب ضرورة حدوث تحولات سياسية جذرية شاملة ، واتخاذ خطوات ديموقراطية تشرك المجتمع السياسي في صناعة مستقبله ، وإعادة بناء دولته ، والاتفاق على تصورات عملية بين مختلف ألوان الطيف السياسي لبناء مؤسسات الدولة ، وإعادة إعمار البلاد ، والاتفاق على الصيغة المنظمة للتعددية الحزبية ، والمشاركة الشعبية في صنع القرار ، والضوابط المنظمة للانتخابات البرلمانية وتحديد موعد لها .

❖ ويعتبر الدور الدولي محورياً للغاية ، لمساعدة الصومال في تنفيذ المهام الحيوية اللازمة لإنهاء غياب السلطة المركزية ، وإعادة بناء مؤسسات الدولة ، باعتبار أن قدرات الصومال المحلية لا تكفي لتوفير التكاليف التي تتطلبها هذه المهام بما في ذلك مكافحة الإرهاب فمن مسؤوليات الدول الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن بينهم أمر السلام في الصومال والقرن الأفريقي . كالاتحاد الأوروبي . ودول الإقليم المقتدرة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي . من مسؤولياتهم جميعاً العمل على حشد الدعم الدولي لمساعدة الشعب الصومالي في إطار العمل على إحداث تنمية شاملة لدول القرن الأفريقي . وفق خطة عملية وتمويل دولي من



قبل الدول والمنظمات العالمية المانحة لإحياء مشروع الأمل، الذي ينتقل فعلياً بشعوبه القرن الإفريقي إلى حياة أفضل.

❖ ونظراً لتعدد القوى الصومالية المتصارعة، فإن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي نصت عليه المادة الرابعة من إعلان حقوق الدول وواجباتها في القانون الدولي الجمعيه العامه 1949م على وجوب الامتناع عن إثارة الحرب الأهليه في إقليم دوله أخرى، ووجوب الحيلولة دون تنظيم أنشطه ترمي إلى إثارة مثل هذه الحرب، فإن تطبيق هذا المبدأ على حاله الصوماليه يقتضي من الأطراف الإقليميه والدوليه الساعيه لحل النزاع، أن تمتنع عن التدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك.

❖ إن نشر قوات حفظ السلام الإفريقيه يتطلب لنجاح مهمتها: -

- توفير المناخ السياسي الداخلي الذي يسمح لهذه القوات بالعمل في الصومال.
- توفير الالتزامات الدولية والإقليمية الكافية لمساعدة الحكومة الصومالية، وتمكينها من نزع السلاح المنتشر بكثافة لدى القبائل والأفراد.
- توفير الإمكانيات اللازمة لقوات حفظ السلام.

❖ العمل على تمكين دول القرن الإفريقي من قيام تعاون وشراكة فاعلة فيما بينها، وإزالة المخاوف المتبادلة التي هزت الثقة في ما بينها، خاصة أن إشكالية الحدود الإقليمية قد نُصَّ عليها نصاً صريحاً في المادة الرابعة، البند (ب) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع عليه من جميع الدول الأعضاء، ومنها دول القرن الإفريقي، حيث نص على احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، تأكيداً لما اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها التأسيسي والقمة الإفريقية التي تلتها في القاهرة.

❖ وإن قيام تعاوني إقليمي أمني وسياسي واقتصادي بين دول تجمع صنعاء للتعاون، ودول منظمة إيجاد Igad Org، وتجمع دول الساحل والصحراء<sup>(مصر)</sup> من شأنه أن يحدث تنمية مستدامة وتخفيفاً من حدة الفقر الذي يعاني منه القرن الإفريقي، وأن يحول دون تفجر الأزمات الإقليمية، ويخلق وضعاً مستقراً وتجفيفاً لمنابع الإرهاب في عموم المنطقة.